العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

الحكومة التونسية تطمئن الشارع وتثير مخاوف رجال الأعمال

هدنة مؤقتة بين الرئاسات الثلاث بعد أزمة التفويض الحكومي في البرلمان

اتخذت الحكومة التونسية حزمة إجراءات اجتماعية واقتصادية جديدة لمواجهة تداعيات وباء كورونا، طمأنت الشارع التونسي المتوجس من التقصير الحكومي في مثل هذا الظرف. لكنها قد تفتح في نفس الوقت جبهة مواجهة جديدة مع رجال الأعمال "المتّهمين" بالتقصير في معاضدة المجهودات الحكومية لتعبئة الموارد المالية الكافية لتطبيق هذه الإجراءات.

تدافع للحصول على المساعدات الاجتماعية

تونس – أعلن رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ عن حزمة مساعدات اجتماعية مالية وعينية لمختلف الشرائح الاجتماعية المتضررة من الحجر الصحي العام في البلاد، ما طمأن الشارع التونسي، وخصوصا الفئات الاجتماعية الهشة.

وعلى الرغم من أن المساعدات المالية والعينية شملت رجال الأعمال التونسيين المتضررين أيضا بسبب إيقاف نشاط مؤسساتهم، إلا أن الفخفاخ وجه في المقابل "رسائل مبطنة" لرجال الأعمال حثهم فيها على معاضدة المجهود الحكومي لتجنب اتخاذ إجراءات في حقهم إن واصلوا تقاعسهم عن تعبئة الموارد المالية.

ويرى مراقبون في تصريحات رئيس الحكومة التونسية "تهديدا ضمنيا" ينذر بتصاعد التوتّر بين السلطة ومنظمة أرباب العمل التي تشترط تمتيعها بإعفاء من دفع الضرائب مقابل المساهمة في تعبئة الموارد المالية لمواجهة تداعيات الوباء وهو ما رفضته السلطة في وقت سابق.

إلياس الفخفاخ

قد نضطر لفرض ضرائب استثنائية على الشركات ما لم نجد تمويلا

سمير ماجول

المؤسسات مفلسة ولا نستطيع المساعدة في تعبئة الموارد

وقال رئيس الحكومة التونسية إن حكومته قد تضطر لفرض ضرائب استثنائية على الشركات ما لم تجد تمويلا كافيا لمكافحة أزمة فايروس كورونا، في خطوة تنذر بتصعيد جديد بين السلطة ورجال الأعمال.

وأضاف في حوار مع التلفزيون الرسمي أن الحكومة تحتاج ما لا يقل عن مليار دولار كتمويل داخلي وخارجي لمواجهة تداعيات الأزمة، داعيا الشركات إلى دعم جهود الدولة في هذا الصدد.

وتابع إن "بعض الشركات الكبرى لديها أموال ولم تدفع مبالغ كافية لمواكبة جهود الدولة"، مهددا "إذا لم نصل إلى ما نحتاج قد نضطر إلى اتخاذ قرارات من جانب واحد.. مثلا فرض ضرائب استثنائية، ولكن نأمل أن لا نصل إلى ذلك".

وحتى الآن أعلنت شركات التبرع بمبالغ في حدود 50 مليون دولار، لكن الحكومة ترى أن هذا الجهد ما زال ضعيفا.

وتعاني تونس مصاعب اقتصادية منذ ثورة 2011 وتفتقر لبنية تحتية قوية في قطاع الصحة، وقد أطلقت مبادرة لجمع تبرعات من الشركات والأفراد لمواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا.

وعبّرت منظمة أرباب العمل في بيان لها عن أسفها للتشكيك في دور الشركات في معاضدة المجهود الحكومي ودعت إلى التوقف عن "توجيه الاتهامات لأن تونس بأشد الحاجة إلى الوحدة الوطنية في هذا الظرف".

وأضافت في بيانها أنها "تدين السياسيين الذين يطلبون الأموال بطرق ملتوية وغير قانونية"، في إشارة إلى المطالبة بتمويلات أكبر.

وتتوقع تونس الحصول على قرض بأكثر من 400 مليون دولار من صندوق النقد الدولي إضافة إلى وعود أخرى. لكن رئيس الحكومة قال إن تونس يجب أن تعتمد على جهد أبنائها لأن شركاءها لديهم ما يكفي من مشاكل بسبب فايروس كورونا.

وفي وقت سابق توعد وزير أملاك الدولة غازي الشواشي في تصريح مفاجئ بمعاقبة منظمة أرباب العمل بعد رفضها الانخراط في المجهود الوطني لتعبئة الموارد المالية الضرورية لمواجهة تداعيات تفشي وباء كورونا ووضعها مجموعة من الشروط رأت فيها الحكومة التونسية "تملّصا" من واجب وطني. وقال الشواشي في تصريح لوسائل إعلام محلية "إن لم يدفع أرباب العمل طواعية ضمن دورهم الوطني في مواجهة الجائحة نعرف جيدا كيف نجعلهم يدفعون"، مضيفا "الحكومة لن تعفي أرباب العمل من دفع الضرائب وعليهم المساهمة حسب الامكانيات المتوفرة".

وفي سؤاله عن خيارات الحكومة لإجبار أرباب العمل عن الدفع في صورة تعنتهم وتمسكهم بمطلبهم، أوضح الوزير بالقول "سيتم إجبارهم عبر قوانين جديدة ومنها إحداث ضريبة على الثروة أو معلوم إضافي على المرابيح".

ويقول سمير ماجول رئيس منظمة أرباب العمل إن الشركات التونسية تمر بأزمة اقتصادية خانقة وليس باستطاعتها معاضدة المجهودات الحكومية والتبرع بأموال كبيرة تطلبها السلطات، فيما تنشد السلطة في تونس تعبئة 70 مليون دينار (23 مليون دولار) لتغطية مصاريف وزارة الصحة للتوقي من انتشار الوباء.

وحمّل ماجول الخلاف الاقتصادي مع الحكومة التونسية أبعادا سياسية، حيث صرح بالقول "المؤسسات أفلست في تونس ولن نعطي الأموال للجماعة"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية التي اتهمها ماجول بشكل مباشر في ضرب النسيج الاقتصادي والمساهمة في إفلاس الشركات عبر سياساتها الاقتصادية.

وكانت الحكومة التونسية قد أعلنت في وقت سابق أن هناك وعودا من أرباب العمل للتبرع بـ27 مليون دينار (8 مليون دولار)، فيما لم تسجل خزينة الدولة سوى 4 مليون دينار فقط.

ووجه رئيس الحكومة التونسية في تصريحاته التلفزيونية الخميس رسائل سياسية لرئيس حركة النهضة الإسلامية ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، متوجها له بالقول "دور البرلمان هو دور رقابي تشريعي فقط، ودون ذلك هو من صلاحيات الحكومة"، في إشارة إلى صراع الصلاحيات بين البرلمان والسلطة التنفيذية.

وردّ راشد الغنوشي في افتتاح جلسة برلمانية للتصديق على قانون تفويض الصلاحيات للسلطة التنفيذية بالقول "المجلس يعرف دوره جيدا ويقوم به".

والجمعة، فوّض البرلمان التونسي صلاحياته التشريعية للسلطة التنفيذية، ما يضع حدا مؤقتا لصراح الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة) الذي اندلع في تونس منذ ظهور وباء كورونا.

ويمكن تفويض السلطة التنفيذية للعمل وفقا لمراسيم عوض قوانين برلمانية، ما يسرّع حسب متابعين من اتخاذ الإجراءات العاجلة لمكافحة الوباء.

وعارضت حركة النهضة الإسلامية (شريك الحكم) في بداية الأمر مشروع قانون التفويض الذي تقدمت به السلطة التنفيذية، قبل أن تجبرها الضغوط الشعبية والسياسية على التراجع عن موقفها.

وتتوجس الحركة الإسلامية من تهميشها وهي صاحبة أكبر كتلة في البرلمان التونسي (54 نائبا)، ما دفعها إلى المناورة بقبول تفويض جزئي لصلاحيات البرلمان وهو ما رفضته السلطة التنفيذية وهددت بسحب مشروع القانون برمته.

سيطرة الاخوان على حركة الأموال تنذر بتفكك حكومة الوفاق

طرابلس – يتجه الصراع بين رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج وحلفائه الإسلاميين نحو المزيد من التعقيد، بعد أن انضمت قيادات في الصف الأول إلى حملة التشكيك والتخوين التي يشنها إخوان ليبيا على السراج ومستشاريه بخصوص طريقة إدارته للأزمات التي تعيشها البلاد.

واتهم رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج في بيان له محافظ مصرف ليبيا المركزي بطرابلس الصديق الكبير بالسيطرة على السياسة النقدية للبلاد وإيقاف منظومات المقاصة والتحويلات وتدخله في سياسات الدولة الاقتصادية والمالية، مطالبا باتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها الشروع في خطوات وإجراءات توحيد مصرف ليبيا المركزي.

ورد الكبير على السراج قائلا إن الأخير أصدر بيانا ضده بشكل فردي وأرجع إيقافه بيع النقد الأجنبي بشكل مؤقت إلى الضرورة القصوى بسبب توقف إنتاج النفط وتصديره وإقفاله للمنظومة المصرفية على مركزي بنغازي كإجراء احترازي.

ويرى البعض أنه لا يمكن فصل الاتهامات التي يتعرض لها السراج تباعا من حلفائه الإسلاميين عن حلقة التشكيك في شرعيته، تمهيدا لإسقاطه واستبدال حكومته بما أطلق عليه في وقت سابق حكومة "الثوار"، لكنّ آخرين يصنفون الانتقادات الموجهة للسراج في خانة الابتزاز لا أكثر، حيث أن الأخير يمثل "الشرعية الدولية" التي يتبجحون بها وبالتالي من الصعب الانقلاب عليه.

ويوصف الصديق الكبير بحاكم ليبيا ذي الصلاحيات المطلقة وتحوم حوله الكثير من الاستفهامات خاصة في علاقته بالغرب والإسلاميين الذين يرفضون إقالته من المنصب الذي يتولاه منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

ويرأس الكبير الذي يصفه العديد من الليبيين على أنه إحدى أذرع الإسلاميين، المصرف المركزي الليبي ويتمترس في المنصب رغم إقالته مرارا من قبل مجلس النواب الليبي.

وأحدث إيقاف تصدير النفط الذي كانت عائداته تصبّ في مصرف ليبيا المركزي الذي لا يتوانى في الإغداق على الميليشيات والإسلاميين، ضغطا على حكومة الوفاق، ما دفعها إلى اعتماد خطة تقشف سيتحمل الليبيون تبعاتها بالدرجة الأولى.

ويشير متابعون إلى أن صراع الساسة يفاقم احتجاجات الليبيين على أزمة السيولة المالية في البلاد، بعد أن تعطل صرف مرتبات الموظفين الحكوميين لأشهر يناير وفبراير ومارس الماضية.

وأكد رئيس بمجلس الدولة الاستشاري خالد المشري، القيادي في حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، أنه لن يسكت عما يحدث بين رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير.

وقال المشري في تغريدة "الساكت عن الحق شيطان أخرس، لن نسكت عما يحدث بين رئيس المجلس الرئاسي ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، ليبيا ليست لعبة".

واتهم عضو مجلس الدولة الاستشاري عبدالرحمن الشاطر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بافتعال الأزمات.

عبدالرحمن الشاطر

رئيس المجلس الرئاسي يفتعل أزمة بعد أن وُجهت له انتقادات

خالد المشري

لن نسكت عما يحدث بين السراج والصديق الكبير، ليبيا ليست لعبة

وقال الشاطر في تغريدة "الرئاسي في وقت الأزمات يخلق أو يفتعل أزمة بعد أن وُجهت له انتقادات ومطالبات مشروعة، لم يتفاعل مع الانتقادات ولا عالج المطالب".

وأضاف "الرئاسي توجه لتوحيد المصرف المركزي بمعنى ذهب للمستحيل ليتجاوز تطبيق الممكن بدل تبادل التهم.. لماذا لا يتبادلون الحلول؟".

ويفاقم صراع الساسة معاناة الليبيين في شرق البلاد وجنوبها الذين لم يتمكنوا من صرف أجورهم للربع الأول من العام الجاري، فيما يهدد سكان طرابلس بموجة احتجاجات شعبية بعد اعتماد الحكومة لموازنة تقشفية.

صراع الساسة يفاقم متاعب الليبيين

كورونا يكرس أزمة الثقة بين السلطة والشارع الجزائري

صابر بليدي

الجزائر – حمَلت التبرعات الإنسانية المعلنة في مختلف المستويات في الجزائر نوايا الاستثمار في جائحة كورونا تحسبا لاستحقاقات سياسية مرتقبة، وهو ما ظهر في الجدل المرافق لها في بعض الدوائر الضيقة وعلى شبكات التواصل الاجتماعي.

وأثير جدل صاخب في أروقة البرلمان الجزائري، بعد التركيز غير العادي على دور النواب في التضامن مع الشعب في الضائقة التي تمر بها البلاد، لاسيما مع التسريبات التي تحدثت عن مساهمات وصفت بـ"المتواضعة"، التي تقرر تنزيلها في حسابات التضامن من طرف النواب.

ولم تتم الإشارة إلى المبلغ الذي تم الاتفاق بين النواب على التبرع به في البيان الذي صدر في هذا الشأن، مما زاد في حدة الجدل المحتدم حول دور النخب والكوادر السامية في التضامن مع الشعب.

وفي الغرفة البرلمانية الأولى (المجلس الشعبي الوطني)، سجل خلاف واضح بين النواب حول قيمة المساهمة الموجهة للتضامن مع صناديق جائحة كورونا، وتحول إلى حسابات سياسية وحزبية بين الكتل النيابية، ففيما أعلن بعض النواب التبرع براتبهم الكلي كقرار شخصي، تقدمت كتلتا حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، الحائزتان على الأغلبية في الهيئة التشريعية، باقتراحات تبرع متباينة لم تحدد فيها القيمة المذكورة. وبات التوظيف السياسي للعمل التضامني في الضائقة التي تمر بها البلاد، جليا في الترويج المنهج لنواب وهيئات ومؤسسات للتبرعات التي يتقدمون بها، رغم المفعول العكسي الذي تؤديه تلك الحملات لدى الرأي العام، الذي بات يمقت التوظيف السياسي للمآسي التي تعيشها البلاد.

وكانت السلطة قد أعلنت مؤخرا عن فتح حسابات بالعملة المحلية والصعبة، بغرض جمع التبرعات، مما أثار جدلا سياسيا واجتماعيا صاخبا، نظرا لتزامنها مع الخطاب الرسمي القائل بـ"السيطرة على الوضع"، و"التحكم في الوضع"، والتصريح بتقديم مساعدات إنسانية لدول ضعيفة.

وصرح الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، في لقاء جمعه بوسائل إعلام محلية، بأن "الحكومة تتحكم في الوضع، وأن الإمكانيات المالية للبلاد تسمح لها بتسيير الوضع بكل أريحية"، وهو ما يتناقض مع فتح حسابات التضامن واستقبال التبرعات.

وكرست أزمة كورونا وجها آخر من أوجه أزمة الثقة المستشرية بين السلطة والشارع، حيث لم يصدر لحد الآن أي رقم عن حملة التبرعات المعلن عنها من طرف الحكومة، ولو أن التوقعات تذهب إلى مؤشرات متواضعة قياسا بالإقبال المحتشم ولنفور الجزائريين من القنوات الرسمية للعمل الإنساني والتضامني.